

"النهار" تنشر تقرير اللجنة الفنية إلى الإعلام: المعلومات حساسة وتم توفير بعضها ضمن السرية

حصلت "النهار" على تقرير اللجنة الفنية لدراسة الاستمارة المحالة من وزارة الداخلية في كتابها رقم 7089 (قرار رقم 1/336 تاريخ 30 آذار 2010) الذي قدمه وزير الاتصالات شربل نحاس أمس إلى لجنة الإعلام والاتصالات النيابية، وهنا أبرز ما تضمنه: "في موضوع الوصول إلى البيانات

1 - تعتبر البيانات موضوع هذا الطلب معطيات محمية من المشغلين نظراً إلى حساسيتها واهمية محتواها (تجارياً، تنافسياً، وحماية الشبكة والمستخدمين).
2 - تعتبر المعلومات والبيانات المطلوبة حساسة للغاية ويجب عدم إتاحة الوصول إليها للعموم إلا على قاعدة "الضرورة القصوى" وتصنيفها والتعاطي معها بصفتها معلومات سرية و/ أو مصنفة.

3 - تم توفير بعض هذه المعلومات سابقاً وفي مراحل مختلفة لجهات عدة ضمن "اتفاقيات المحافظة على السرية" (Non-Disclosure Agreement) (كمزوذي المعدات، شركات التركيب والصيانة، مقدمي العروض، المشغلين، المديرين، هيئة المالكيين، وزارة الاتصالات، والهيئة المنظمة للاتصالات).

4 - قد تحصل بعض الجهات والشركات على بعض هذه المعلومات المحدودة بوسائل متعددة (كالكشف الميداني، أو من خلال بيانات المستخدمين، أو غيره) وتضعها على مواقعها أو تسوقها لاستخدامات متعددة وفي كثير من الأحيان يتطلب هذا العمل خبرات متخصصة وتقنيات متطورة وقد تتوفر على بعض أجهزة الجيل الجديد الخلوية المتطورة.

5 - تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأخرى تعتبر جزءاً من المعلومات والبيانات المذكورة غير سرية وتجعلها متاحة للعموم - لكنها لا تعلن عن كل المعطيات التي لديها وتقوم بما يلزم من أجل حماية الشبكات والمعلومات التي تعتبر حساسة والمعلومات ذات الطابع الشخصي. من أنواع المعلومات التي يتم إتاحتها للجمهور في دول أخرى: معلومات عن أبراج الاتصالات وتأثيرها على الصحة والسلامة العامة، بهدف

توضيح مواقع وقدرة الإرسال لمراكز/ أبراج الاتصالات، كما وللتحقق من قوة الحقل الكهرومغناطيسي الذي يتولد عنها ومواءمته مع أنظمة الحد من التعرض البشري للحقول الكهرومغناطيسية (EMF regulations).

6 - تعتبر اللجنة أنه ولغايات تدريبية، يمكن إعطاء هذا النوع من المعلومات على شكل عينات نموذجية صغيرة أو نماذج للمحاكاة ولا تكون بالضرورة تشمل معلومات دقيقة وشاملة عن الشبكة الحقيقية.

في موضوع ماهية المعلومات المطلوبة

- تتضمن المعلومات المطلوبة احداثيات كل برج إرسال خلوي وماهيته واتجاهات هوائيات المحطات والتغطية المتوقعة لكل هوائي ومعلومات عن مقاسم الشبكة ونطاق توزيع محطات التغطية لكل مقاسم من خلال المحطات التي ترتبط بالمقاسم.

- تتيح قاعدة المعلومات المطلوبة لمستخدميها رسم مخطط التغطية وهيكلية الشبكة الخلوية وتؤمن نظرة معمّقة ودقيقة ولو غير شاملة عن مناطق التغطية المتوقعة (بناءً على دراسة التغطية التقديرية من خلال شعاع عملي تقديري لنطاق التغطية لكل هوائي واتجاهه).

في موضوع امكان استخدام البيانات بالاستعانة بتطبيقات متاحة

- الاستعمال الطبيعي للبيانات المطلوبة: إذا ما استعملت وحدها، تمثل البيانات تفاصيل عن مخططات التغطية وهيكلية الشبكة الراديوية للخلوي مما يسمح بإجراء تخطيط/إعادة تخطيط وهيكلية الشبكة. كما تسمح، في حال توافر بيانات حركة أو جدول التخاطر وقوة الدفع، بتنفيذ الخطط لتحسين التغطية وجودة الخدمات ووضع سيناريوهات مختلفة بحسب حالات الضغط في حركة التخاطر وتبادل البيانات وإجراء القياسات ووضع الخطط لتقدير وتحسين أداء الشبكة والتغطية.

استعمالات أخرى للبيانات المطلوبة: يعطي توفير المعطيات وتحديثها فرصة إضافية لاساءة الاستخدام أو إية أعمال عدائية

على الشبكة أو كل مستخدم الهاتف الخلوية. كما تعطي البيانات المطلوبة لمستخدميها نظرة معمّقة ودقيقة ولو غير شاملة عن شكل تركيب الشبكة الخلوية من توزيع محطات التغطية ومناطق التغطية المتوقعة (بناءً على دراسة التغطية التقديرية من خلال شعاع عملي تقديري لنطاق التغطية لكل هوائي) إلى معلومات عن مقاسم الشبكة ونطاق تغطية كل مقاسم من خلال المحطات التي ترتبط بالمقاسم وكذلك تؤمن احداثيات كل برج إرسال خلوي وماهيته ليصار إلى تمثيلها في نظام المعلومات الجغرافية GIS application مما يسمح بتحديد اولى لموقع المستخدم كما واستهداف أبراج محددة للشبكة وعزل واعاقلة الاتصالات للأفراد والمناطق المستهدفة من البر والبحر والجو.

في موضوع مسؤوليات

التعامل مع البيانات

- بحكم القوانين والانظمة المرعية الاجراء يترتب على وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة للاتصالات ان تلعب دوراً محورياً في السهر على ضمان حسن تنفيذ وتطبيق القوانين والانظمة والاجراءات التي تحكم استخدام وحماية المعلومات الحساسة والبيانات ذات الطابع الشخصي. كما عليهما العمل من اجل مراجعة وتحسين وتطوير الاجراءات وشروط معالجة البيانات الخاصة بالمستخدمين.

- بالنظر إلى حساسية معلومات الشبكة يحتم الواجب المهني على مشغلي ومالكي الشبكة مراجعة كل الاجراءات العملية المستخدمة في حماية المعلومات ويجب عليهم متابعة حماية هذه المعطيات والبيانات والتأكد من انهم يعتمدون ويطبّقون تدابير واجراءات صارمة لحماية هذا النوع من البيانات. كما يتحتم عليهم التأكد من استخدام هذه البيانات من الاشخاص المخولين قانوناً الاطلاع عليها فقط، وعلى ان يتم استخدام من قبل هؤلاء أيضاً وفقاً للقوانين والانظمة المرعية الاجراء مع مراعاة اجراءات السرية والخصوصية خلال قيامهم بذلك".